

90-89

أيلول 2026

السنة الثانية والعشرون ■ ربيع الثاني 1448

H I W A R A L F I K R

مجلة فصلية فكرية تصدر عن المعهد العراقي للحوار

حوار الفكر

العراق

من إدارة الأزمات
إلى بناء الشراكات
الاستراتيجية

ملخص العدد





+964 773 019 7635
+964 772 997 3147
العراق ، بغداد ، الجادرية
- شارع الوزراء
Ministers St, Al-Jadriya
Baghdad, Iraq
head@hewariraq.com
office@hewariraq.com
www.hewariraq.com



السنة الثانية والعشرون ■ العدد 89 - 90 ■ ربيع الثاني 1448 ■ أيلول 2026

المشرف العام
الشيخ د.همام باقر حمودي

رئيس التحرير
د. عباس راضي

مدير التحرير
علي عبد الهادي المعموري



المعهد العراقي للحوار:

مؤسسة أكاديمية فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام 2003، فكانت واحدة من أهم المشاريع التي تعنى بعملية صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال المراقبة الدقيقة للأحداث الجارية وتداعياتها المحتملة عبر استشراف المستقبل لوضع المسارات اللازمة امام صانع القرار، حيث تقدم المؤسسة خرائط عمل متكاملة وملخصات تنفيذية و أوراق سياسات و تقارير تنتج عبر ندوات وورش تخصصية وابحاث يكتبها ويشرف عليها نخبة من كبار المختصين في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية وغيرها.

الترجمة

قسم الترجمة في المعهد العراقي للحوار

- رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 1061
- معتمدة في نقابة الصحفيين العراقيين تحت الرقم 456
- جميع الحقوق محفوظة
- لا يحق إعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون استئذان إدارتها
- لا يحق الاقتباس من المواد المنشورة في المجلة دون ذكر المصدر
- الافكار الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد او مجلة حوار الفكر

مئة يوم... وأسئلة الاتجاه

● د. عباس راضي

وإنما أن تبحث عن المعنى الكامن خلف القرارات، وأن تقرأ السياسات في سياقها، وأن تضع الوقائع أمام القارئ ضمن صورة أوسع تسمح له بتكوين رأيه على أساس المعرفة والتحليل. فنحن لا نجتمع حول السياسة لكي نصفق لها، ولا حول الحكومة لكي نمناها شهادة نجاح أو فشل، وإنما نقرب منها باعتبارها مجالاً عاماً يستحق الدراسة والمساءلة والنقد الموضوعي. ومن هنا تبدأ مسؤولية مراكز التفكير والمؤسسات البحثية.

إن المركز البحثي الذي يحترم رسالته لا يعمل تحت تأثير الرغبة في إرضاء السلطة، كما لا يحول استقلاله إلى خصومة دائمة معها، وظيفته الأساسية أن يحتفظ بمسافة تسمح له بأن يرى ما قد لا يراه صاحب القرار وهو داخل دائرة القرار، وأن يطرح الأسئلة التي قد يكون من الصعب طرحها في بيئة سياسية مشحونة، وأن يقدم قراءة تستند إلى المعطيات لا إلى الانطباعات.

لا يمكن قراءة تجربة الحكومة الحالية من دون التوقف عند البيئة الإقليمية التي تعمل في داخلها، فالمنطقة عاشت خلال هذا العام واحدة من أكثر مراحلها اضطراباً منذ عقود، اهتزت الممرات التجارية والطاقة، وارتفعت كلف النقل والتأمين،

بسم الله الرحمن الرحيم

يصدر هذا العدد من مجلة «حوار الفكر» في لحظة لا تسمح لنا بأن نتعامل مع الشأن العراقي بمعزل عن محيطه الإقليمي والدولي، ولا أن نقرأ التحولات التي يشهدها العراق من خلال الوقائع اليومية وحدها، فالأحداث المتسارعة من حولنا باتت تفرض على الباحث وصانع القرار والإعلامي، بل وعلى المواطن المعني بالشأن العام، أن يتجاوز متابعة الحدث إلى محاولة فهم ما وراءه ما الذي تغيّر؟ وما الذي لم يتغير؟ وما الاتجاه الذي تتخذه الدولة في سياستها الداخلية والخارجية والاقتصادية؟ وما الذي يمكن أن تعنيه القرارات الراهنة بالنسبة إلى السنوات المقبلة؟

لقد اخترنا أن نضع المئة يوم الأولى من عمر الحكومة في قلب هذا العدد، لا باعتبارها مدة كافية لإصدار حكم نهائي على حكومة لم تكتمل تشكيلتها بعد، وإنما باعتبارها فترة يمكن من خلالها التقاط بعض الإشارات وقراءة بعض الاتجاهات.

فالمئة يوم لا تكفي للحكم على حكومة، لكنها قد تكفي لطرح الأسئلة الصحيحة حول مسارها.

وهذا، في جوهره، هو الدور الذي تحاول «حوار الفكر» أن تؤديه: ألا تتعجل الأحكام، وألا تنخرط في الاحتفاء أو المعارضة لمجرد الاحتفاء أو المعارضة،

الافتتاحية

وتغيرت حسابات الدول، وامتدت آثار الحروب والأزمات إلى مساحات تتجاوز حدود الدول التي اندلعت فيها.

وفي مثل هذه البيئة، لا يعود السؤال بالنسبة إلى العراق مجرد سؤال عن كيفية تجنب الأزمة، وإنما عن كيفية بناء سياسة تمكنه من حماية مصالحه الوطنية، والحفاظ على أمنه واستقراره، والاستفادة من موقعه، وفي الوقت نفسه أداء دوره تجاه محيطه العربي والإقليمي، وهنا يطرح العراق على نفسه سؤالاً قديماً بصيغة جديدة:

هل يستطيع أن يبقى بعيداً عن حرائق جواره، من دون أن يكون بعيداً عن قضايا جواره؟

الفرق بين الأمرين جوهري، فالابتعاد عن الصراع لا يعني الانسحاب من المنطقة، وعدم التورط في الحروب لا يعني التخلي عن الدور، والتهدئة ليست بالضرورة حياة سلبية، بل إن بناء سياسة خارجية متوازنة، قادرة على فتح قنوات الاتصال مع الأطراف المختلفة، قد يكون في بعض الظروف أكثر صعوبة من اتخاذ موقف حاد وسريع.

إذا كانت الجغرافيا السياسية قد قدمت للعراق دروساً قاسية، فإن الاقتصاد قدم دروساً لا تقل وضوحاً، فحين يضطرب ممر تجاري واحد، أو تتعرض سوق إقليمية لأزمة، أو ترتفع كلفة النقل والطاقة، لا تبقى آثار ذلك محصورة في الجغرافيا التي بدأت فيها الأزمة، وإنما تنتقل سريعاً إلى الأسواق والموازنات وحياة الناس، وهنا تظهر إحدى أعمق مشكلات الاقتصاد العراقي: الاعتماد الكبير على مورد واحد في تمويل الدولة.

لقد أثبتت التجارب المتكررة أن الموارد الطبيعية يمكن أن تكون قوة هائلة، لكنها تتحول إلى مصدر هشاشة عندما يصبح الاقتصاد العام شديد الارتباط بسعر سلعة واحدة أو بمسار واحد للتصدير، ولذلك فإن الحديث عن تنويع الاقتصاد لا ينبغي أن يبقى شعاراً عاماً يتكرر في الخطط والبيانات، وإنما يجب أن يتحول إلى سؤال عملي: ما هي القطاعات التي يستطيع العراق أن ينافس فيها؟ كيف يمكن أن تتحول موارده الطبيعية إلى صناعات وقيمة مضافة بدل الاكتفاء بتصدير المادة الخام؟ كيف يمكن تطوير البنية التحتية بحيث تصبح الجغرافيا العراقية أصلاً اقتصادياً؟ وكيف يمكن أن يتحول العراق من بلد يملك موقعاً استراتيجياً إلى بلد يستثمر هذا الموقع في التجارة والنقل والطاقة والخدمات اللوجستية؟

من بيع الخام إلى بناء القيمة

إن الشراكات الجديدة في مجال الطاقة، ومحاولات معالجة الغاز المحروق، وتطوير ممرات النقل، وفتح آفاق للاستثمار، كلها مؤشرات تستحق الدراسة، لكننا نعتقد أن النقاش ينبغي ألا يتوقف عند الإعلان عن المشروع أو توقيع الاتفاقية، فالسياسة العامة لا تقاس بما يُعلن عنها فقط، وإنما بما تنتجه على الأرض، والمشروع الاقتصادي لا يصبح نجاحاً بمجرد إطلاقه، وإنما عندما يتحول إلى إنتاج، وفرص عمل، وإيرادات، ونقل للتكنولوجيا، وتحسين في البنية التحتية، وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ولهذا، فإننا بحاجة إلى الانتقال من ثقافة الإعلان عن المشاريع إلى ثقافة قياس النتائج.

ومن هنا، فإن محاولات تحويل الغاز المحروق من خسارة اقتصادية وبيئية إلى مورد، وتطوير ممرات

الافتتاحية

النقل التي تستفيد من موقع العراق، وبناء شراكات في مجال الطاقة تتجاوز الصيغة التقليدية القائمة على «بيع خامًا ونشتري منتجًا»، كلها محاولات تستحق التوقف عندها.

لكنها تظل محاولات تحتاج إلى قياس وتقييم ومراجعة، والباحث لا يصفق للمحاولة لمجرد أنها محاولة، كما لا يرفضها لمجرد أنها صادرة عن حكومة. مهمته أن يسأل: هل تحقق الهدف؟ وما الكلفة؟ وما البدائل؟ وما المخاطر؟

لقد مر العراق، في مراحل مختلفة، بحالة كان فيها البحث الأكاديمي منفصلاً نسبيًا عن دوائر صناعة القرار، أو يُستدعى في مناسبات محددة دون أن يكون جزءًا حقيقيًا من عملية صنع السياسة، لكن المشهد بدأ يتغير، بدأ صانع القرار يسأل، وبدأ الباحث يُسأل، وهذه خطوة مهمة، لكنها تحتاج إلى بيئة مؤسسية تحميها وتطورها، فالانتقال من «استدعاء الباحث» إلى «الاستفادة من البحث» يحتاج إلى تغيير في الثقافة الإدارية والسياسية معًا، ولا يكفي أن تطلب الدولة دراسة؛ المهم أن تكون مستعدة لقراءة نتائجها، حتى عندما لا تتوافق مع توقعاتها، كما لا يكفي أن تحصل المؤسسة البحثية على التمويل؛ المهم أن يبقى هذا التمويل بعيدًا عن التأثير في نتائج البحث.

ولا يمكن أن يكتمل هذا المشهد من دون الإعلام، فالمعرفة التي تبقى داخل المؤسسات البحثية ولا تصل إلى المجتمع تظل محدودة الأثر، والإعلام الذي يعمل بلا معرفة بحثية قد يتحول بسهولة إلى مساحة لإعادة إنتاج الانطباعات بدل تفسير الوقائع، ومن هنا، فإن العلاقة بين الباحث والإعلامي ينبغي

ألا تقوم على طلب العنوان السريع أو التصريح المثير، وإنما على بناء فهم أعمق للقضايا، فالإعلام يحتاج إلى الباحث لكي يضع الحدث في سياقه، والباحث يحتاج إلى الإعلام لكي تصل المعرفة إلى جمهور أوسع، وبينهما تقع مسؤولية مشتركة: أن يقدموا للرأي العام معلومات تساعد على الفهم، لا مجرد مواقف تدفعه إلى الانفعال.

منذ انطلقت «حوار الفكر» في 2005، لم يكن الهدف أن تكون مجرد منصة لنشر الدراسات، ولا سجلًا للنشاطات، ولا مساحة لإعادة إنتاج الخطاب السائد، بل نريدها مساحة للحوار الحقيقي، وهو لا يعني أن نتفق دائمًا، بل يعني أن نختلف بطريقة تسمح للمعرفة بأن تتقدم، نريد أن يجد الباحث فيها مساحة لطرح السؤال، وأن يجد المسؤول فيها قراءة تساعد على رؤية خياراته، وأن يجد الإعلامي مادة موثوقة، وأن يجد القارئ لغة واضحة تتيح له فهم القضايا المعقدة من دون تبسيط مخل، ولذلك، فإن مسؤولية المجلة لا تتوقف عند نشر ما هو متداول، بل تمتد إلى البحث عن الأسئلة التي لم تجد ما يكفي من الاهتمام.

الاقتصاد يحتاج إلى بيانات، والسياسة الخارجية تحتاج إلى فهم للتوازنات، والتنمية تحتاج إلى مؤسسات، والإصلاح يحتاج إلى وقت، وصناعة القرار تحتاج إلى معرفة بالنتائج غير المباشرة، ولهذا، فإن المجلة لا تريد أن تقدم للقارئ يقييًا مصطنعًا، نحن نريد أن نضع أمامه الوقائع، والتحليلات، والآراء المختلفة، ونترك له مساحة التفكير، فوظيفة الفكر ليست أن يلغي الاختلاف، وإنما أن يجعل الاختلاف أكثر عقلانية، وليست مهمة الباحث أن يرضي

الافتتاحية

الجميع، بل أن يكون أميئاً لمنهجه، وليست مهمة الإعلام أن يسبق الجميع، بل أن يساعد المجتمع على فهم ما يحدث، وليست مهمة مراكز التفكير أن تصنع القرار، بل أن تجعل القرار أكثر وعياً بالبدائل والنتائج.

المئة يوم... بداية السؤال لا نهايته

وعندما نعود إلى المئة يوم الأولى من عمر الحكومة، فإننا لا نريد أن نضعها في خانة النجاح أو الفشل، الأهم بالنسبة إلينا هو أن نسأل عن الاتجاه، هل هناك تصور واضح؟ هل تتحول الوعود إلى سياسات؟ هل تتحول السياسات إلى برامج؟ وهل تتحول البرامج إلى نتائج يمكن قياسها؟ هل تستمر الدولة في بناء علاقاتها الخارجية على أساس المصالح الوطنية طويلة المدى؟ هل تتحرك باتجاه تنويع اقتصادي حقيقي؟ هل يجري التعامل مع موقع العراق بوصفه فرصة استراتيجية؟ هل تزداد مساحة المعرفة والبحث في عملية صناعة القرار؟ وهل تتطور العلاقة بين الدولة ومراكز التفكير والجامعات والإعلام على أساس من الاستقلال والتعاون المتبادل؟

هذه الأسئلة لا تحتاج إلى إجابات دعائية، وإنما إلى وقت وبيانات وتجربة، والمجلة، في نهاية المطاف، ليست محكمة، إنها مساحة للرؤية.

سياسة الدولة لا سياسة اللحظة

ربما يكون التحدي الأكبر أمام العراق اليوم هو الانتقال من إدارة اللحظة إلى بناء المسار، فالدول لا تُقاس فقط بما تفعله في الأزمات، وإنما بما تبنيه في الفترات التي تفصل بين أزمة وأخرى، والدولة التي تريد أن تكون فاعلاً إقليمياً تحتاج إلى سياسة خارجية

ذات ذاكرة، والدولة التي تريد اقتصاداً أكثر استقراراً تحتاج إلى رؤية تتجاوز سعر النفط في موازنة سنة واحدة، والدولة التي تريد مؤسسات قوية تحتاج إلى بناء المعرفة داخل مؤسساتها، لا الاعتماد على الأشخاص وحدهم، ومن هنا فإن مفهوم الدولة يجب أن يبقى حاضراً في كل نقاش.

الحكومات تتغير، والمسؤولون يتغيرون، والأولويات قد تتبدل، لكن المصالح الوطنية الأساسية يجب أن تمتلك قدرًا من الاستمرارية، وهذه الاستمرارية لا تعني الجمود، بل تعني أن التغيير نفسه يجب أن يكون مؤسسياً ومدرّوساً.

إن «حوار الفكر» تدخل مرحلة جديدة وهي أكثر إدراكاً لحجم المسؤولية التي تتحملها المؤسسات الفكرية في العراق، المطلوب ليس المزيد من الكلام، وإنما المزيد من المعرفة، ليس المزيد من المواقف الجاهزة، وإنما المزيد من الأسئلة، ليس المزيد من الاصطفاف، وإنما المزيد من المساحات التي تسمح للباحث بأن يفكر بحرية، وللمسؤول بأن يستمع، وللإعلامي بأن يتحقق، وللقارئ بأن يحكم بنفسه، إننا نؤمن بأن العراق لا تنقصه الطاقات الفكرية، ولا الجامعات، ولا الباحثون، ولا التجارب المتراكمة. ما نحتاج إليه هو أن تتصل هذه الطاقات ببعضها، وأن تجد طريقها إلى مؤسسات الدولة، وأن تتحول المعرفة إلى جزء طبيعي من عملية صنع القرار، فالفكر لا يملك وحده أن يغير الواقع، لكنه يستطيع أن يغير الطريقة التي نفهم بها الواقع، والبحث لا يتخذ القرار، لكنه يستطيع أن يكشف كلفة القرار.

الاستراتيجية كمتطلب لبناء السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003

• د. علي رسول المسعودي

الإقليمية والدولية، وإدارة العلاقات مع دول الجوار، وتوظيف الموارد الاقتصادية في خدمة السياسة الخارجية. وي طرح البحث سياسة الانفتاح والتوازن خياراً مناسباً للعراق، بحيث يحافظ على علاقاته مع الولايات المتحدة وإيران وتركيا والدول العربية والصين وروسيا دون الارتهان لمحور محدد، مع توظيف الدبلوماسية الاقتصادية والقوة الناعمة لتعزيز موقعه واستقلالية قراره.

غير أن بناء استراتيجية متماسكة يواجه تحديات أبرزها الانقسام السياسي، والمحاصصة، وتعدد مراكز صنع القرار، وتأثير القوى غير الرسمية، فضلاً عن التنافس الخارجي على العراق. ويخلص البحث إلى ضرورة صياغة استراتيجية وطنية طويلة المدى، وتعزيز استقلال القرار، وتنويع الشراكات، وتطوير الدبلوماسية الاقتصادية، وتحسين التنسيق بين المؤسسات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية، بما ينقل العراق من التأثر بالتنافس الخارجي إلى القدرة على إدارته بما يخدم مصالحه الوطنية.

ينطلق البحث من أن السياسة الخارجية العراقية لا يمكن أن تحقق أهدافها بكفاءة من دون استراتيجية واضحة تحدد المصالح الوطنية والأولويات بعيدة المدى، وترتبط الأهداف بالإمكانات والوسائل المتاحة. وتزداد أهمية الاستراتيجية للعراق بسبب موقعه الجغرافي وموارده النفطية وتنوعه الداخلي ووقوعه ضمن بيئة شديدة التنافس إقليمياً ودولياً، ولا سيما بعد التحولات السياسية التي أعقبت عام 2002.

يتميز الباحث بين الاستراتيجية بوصفها إطاراً طويل المدى يحدد الأهداف والوسائل والأولويات، والسياسة الخارجية باعتبارها الممارسة العملية التي تترجم هذه الرؤية إلى قرارات ومواقف وعلاقات دولية. ويرى أن غياب الاستراتيجية يجعل السياسة الخارجية أقرب إلى ردود الأفعال قصيرة المدى، بينما يسمح وجودها بتحديد المخاطر واستثمار الفرص وإدارة العلاقات الخارجية وفق المصالح الوطنية. وتبرز أهمية الاستراتيجية العراقية في حماية الأمن والمصالح الوطنية، وتحقيق التوازن بين القوى

100 يوم على تشكيل الحكومة التاسعة؛ العراق من إدارة الأزمات إلى بناء الشراكات الاستراتيجية

• د. علي جمال المندلاوي

المياه والطاقة والأمن وطريق التنمية، والانفتاح على دول الخليج. وتعد الدراسة ملف حصر السلاح من أهم الاختبارات التي تواجه الحكومة، لأن ازدواجية القرار الأمني تحد من قدرتها على بناء سياسة خارجية مستقلة، مع تأكيدها ضرورة ربط معالجة هذا الملف بمسألة الوجود العسكري الأجنبي. كما تركز على أهمية الدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية الطاقة ومشاريع الربط الإقليمي وطريق التنمية والإصلاح المصرفي في تحويل موارد العراق وموقعه الجغرافي إلى عناصر نفوذ. وتخلص الدراسة إلى أن المئة يوم لم تشهد تحولاً بنوياً بقدر ما شهدت تغييراً في إيقاع السياسة الخارجية، وأن الحكم على التجربة يتطلب قياس قدرة الحكومة على استكمال تشكيلتها، وحصر السلاح، وتحويل الاتفاقيات إلى مشاريع، وحماية الأراضي العراقية من الصراعات، والحفاظ على التوازن الخارجي، وتحقيق نتائج اقتصادية وخدمية ملموسة للمواطن، وهي اختبارات ما تزال مفتوحة ولم تُحسم نتائجها خلال الفترة المدروسة.

تتناول الدراسة أداء حكومة علي فالح الزبيدي خلال المئة يوم الأولى من تشكيلها في أيار 2020، في ظل بيئة داخلية وإقليمية معقدة، أبرز ملامحها المواجهة العسكرية بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، واستمرار إشكالية تعدد مراكز القرار الأمني داخل العراق. وتنطلق من التساؤل عن قدرة الحكومة على الانتقال من إدارة الأزمات وردود الأفعال إلى بناء سياسة خارجية تمتلك قدراً من المرونة الاستراتيجية وتحول العراق من ساحة للتنافس إلى فاعل قادر على إدارة علاقاته ومصالحه. وترصد الدراسة نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً تمثل في زيارات واشنطن وطهران وأنقرة، ومحاولات تطوير العلاقات مع السعودية، لكنها تميز بين كثافة النشاط الدبلوماسي وتحقيق نتائج فعلية. فقد أسفرت زيارة واشنطن عن توقيع 84 اتفاقاً ومذكرة تفاهم، إلا أن قيمتها تبقى مرتبطة بقدرة الحكومة على تحويلها إلى استثمارات ومشاريع تنفيذية. كما سعت بغداد إلى الموازنة بين علاقتها بالولايات المتحدة وإيران، وتطوير التعاون مع تركيا في ملفات

اختبارات حكومة الزيدي في العلاقات الخارجية

• د. محمد معزز الحديثي

مصارف عراقية من قائمة العقوبات الأمريكية. ثم زار إيران وتركيا، مع التركيز على ملفات الأمن والطاقة والمياه والنقل وطرق تصدير النفط، بينما تأثرت العلاقة مع السعودية بالقصف الأمريكي السعودي لمواقع الحشد الشعبي.

وترى الدراسة أن الاختبار الأساسي للحكومة يتمثل في قدرتها على حصر السلاح بيد الدولة ومكافحة الفساد، إذ يرتبط بهما مستوى الدعم الأمريكي وإمكان بناء شراكة استراتيجية جديدة مع واشنطن. وفي الوقت نفسه تواجه الحكومة صعوبة في تقليص التأثير الإيراني بسبب عمق الترابط السياسي والاقتصادي والأمني بين العراق وإيران. وتخلص الدراسة إلى أن نجاح حكومة الزيدي في هذين الملفين سيحدد قدرتها على تعزيز استقلالية القرار الخارجي، وإعادة تنظيم العلاقات العراقية الأمريكية، وبناء شراكات أكثر استقراراً مع القوى الإقليمية، في حين سيؤدي التعثر فيهما إلى استمرار الاختلالات التي حكمت السياسة الخارجية العراقية خلال المراحل السابقة.

تبحث الدراسة توجهات السياسة الخارجية لحكومة علي الزيدي خلال المئة يوم الأولى، انطلاقاً من أن القرار السياسي العراقي بعد عام 3002 ظل شديد التأثير بالمتغيرات الخارجية، ولا سيما النفوذ الأمريكي والإيراني. وترى أن الحكومة ورثت علاقات خارجية مضطربة بفعل الحرب الإقليمية واستمرار مشكلة السلاح خارج إطار الدولة، ولذلك وضعت السياسة الخارجية في المرتبة الثانية ضمن أولويات مناهجها الوزاري بعد السيادة والأمن الوطني.

وتحدد الدراسة ثلاثة تحديات رئيسة للسياسة الخارجية العراقية: ضعف الطابع المؤسسي واستمرار ارتباط المواقف الخارجية بتوجهات القيادات والقوى السياسية، وغياب رؤية استراتيجية متفق عليها للمصلحة الوطنية والهوية السياسية للدولة، وتأثير القوى الإقليمية والدولية في القرار العراقي. وفي مواجهة ذلك تحركت الحكومة باتجاه الولايات المتحدة وإيران وتركيا والسعودية وسوريا. وكانت واشنطن الوجهة الأولى للزيدي، حيث أسفرت زيارته عن توقيع 84 اتفاقية ومذكرة تفاهم ورفع سبعة

استراتيجية التحول الرقمي والقيادة الاستباقية كحل استراتيجي للأزمات العراقية المستقبلية؛

قراءة تحليلية في ضوء المئة يوم الأولى للحكومة العراقية التاسعة

• أ.م.د. رواء أحمد فارس

الذكاء الاصطناعي والإنذار المبكر. كما يعوق نقص التشريعات الرقمية بناء منظومة متكاملة لاتخاذ القرارات اعتماداً على البيانات. وترى الدراسة أن أزمات المياه والكهرباء والاقتصاد الريعي كانت تمتلك مؤشرات مبكرة قابلة للرصد، وأن المشكلة الأساسية تكمن في غياب آلية مؤسسية تحول البيانات إلى إنذار وقرار استباقيين. وتقتصر ربط التحول الرقمي مباشرة بمركز صنع القرار، وتأسيس مركز وطني للاستشراف والحوكمة الاستباقية، وإنشاء منظومة إنذار مبكر للمياه والطاقة والمالية، وتدريب القيادات الإدارية على تحليل السيناريوهات والمخاطر، واستكمال التشريعات الرقمية، والاستفادة من الخبرات الإقليمية. وتخلص إلى أن نجاح الحكومة التاسعة يتطلب إعادة تعريف التحول الرقمي من وسيلة لتبسيط الإجراءات إلى بنية استراتيجية تساعد الدولة على توقع الأزمات والتدخل قبل تحولها إلى أزمات حادة.

تبحث الدراسة إمكانية توظيف التحول الرقمي والقيادة الاستباقية في نقل الدولة العراقية من نمط إدارة الأزمات بعد وقوعها إلى استشرافها والتدخل قبل تفاقمها، في ظل أزمات مترابطة تتعلق بالمياه والطاقة والهشاشة المالية. وتعتمد مفهوم الحوكمة الاستباقية، الذي يقوم على استخدام البيانات والاستشراف ورصد الإشارات المبكرة في صناعة القرار، وتستعين بنموذج SEPOCS لتقييم القدرات المؤسسية اللازمة لذلك.

وتعرض الدراسة التجربة الإماراتية بوصفها نموذجاً للمقارنة، حيث جرى ربط البيانات الحكومية بالخدمات والقرارات الاستباقية. وفي المقابل، حقق العراق تقدماً في البنية الأساسية للتحول الرقمي، من خلال المركز الوطني للتحول الرقمي ومنصة خدمة وتوسيع الدفع الإلكتروني، إلا أن الرقمنة ما تزال تتركز في الخدمات والمعاملات، دون الانتقال إلى المستوى التنبؤي القائم على

حكومة الزيدي بعد 100 يوم: اختبار التوازنات السياسية وخيارات السياسة الخارجية وآفاق المرحلة المقبلة

● أ.م.د. علي مراد كاظم، جامعة كربلاء

الذي أنتج الحكومة إلى دعم سياسي للإصلاح، ومنع التوازنات الحزبية من تعطيل الجهاز التنفيذي. وفي السياسة الخارجية، اتجهت الحكومة إلى تنويع الشراكات عبر الانفتاح على الولايات المتحدة وإيران وتركيا وقطر ودول الخليج، مع محاولة نقل العلاقات الخارجية من إدارة التوازن بين المحاور إلى توظيفها اقتصادياً وأمنياً. وتعد الدراسة تحويل الاتفاقيات والزيارات إلى استثمارات ومشاريع ومكاسب داخلية معياراً أساسياً لنجاح هذه السياسة.

وتخلص الدراسة إلى أن مستقبل الحكومة يتوقف على قدرتها على الانتقال من التأسيس إلى التنفيذ، وتنويع الاقتصاد، وإصلاح الإدارة والمصارف، وتحسين الخدمات، وحصر السلاح بيد الدولة، وإدارة التوازنات الخارجية. وتطرح ثلاثة مسارات محتملة: الإصلاح التدريجي، أو الإصلاح المحدود، أو العودة إلى إدارة الأزمات تحت ضغط الخلافات والصدمات الاقتصادية والإقليمية.

تقيم الدراسة المئة يوم الأولى لحكومة علي فالح الزيدي، مع التأكيد أن هذه المدة لا تكفي للحكم النهائي على تجربتها، لكنها تسمح بتحديد اتجاهاتها وقدرتها على الانتقال من البرامج والوعود إلى التنفيذ. وتنطلق من أن الحكومة تشكلت في بيئة سياسية واقتصادية وأمنية معقدة، وضمن توازنات حزبية وبرلمانية جعلت التوفيق بين متطلبات الكفاءة والتوافق السياسي أحد أبرز تحدياتها. وقد تبنت الحكومة برنامجاً واسعاً يقوم على الإصلاح الاقتصادي والمالي، والحكومة الرقمية، وتحسين الخدمات، وتعزيز سيادة الدولة، تحت شعار دولة مستقرة، اقتصاد منتج، شراكات متوازنة.

وترى الدراسة أن الخلفية المالية والإدارية للزيدي انعكست على أولويات الحكومة، خصوصاً إصلاح القطاع المصرفي وتنويع الاقتصاد وتطوير الإدارة والتحول الرقمي، لكن نجاح هذه التوجهات يعتمد على قدرة رئيس الوزراء على تحويل التوافق

الفرص المتاحة التي تخدم تحقيق الاستقرار في العالم العربي خلال العقد القادم

• أ.د. عبد السلام إبراهيم بغداددي

وفي مقابل هذه المخاطر، تطرح الدراسة مجموعة من الفرص والمسارات لتحقيق الاستقرار، تبدأ بإعادة بناء الثقة بين أفراد المجتمع عبر التعليم المدني وأنسنة الحياة، واعتماد التنمية المستدامة والاستثمار في الصحة والتعليم والطاقة والصناعات التحويلية. كما تؤكد مكافحة الفساد وترسيخ النزاهة والكفاءة والحوكمة والشفافية والمؤسساتية، وتحقيق توازن بين الحرية والاستقرار، بحيث لا تتحول الحرية إلى تجاوز للقانون ولا يصبح الاستقرار مبرراً لتقييد الاختيار. وتدعو إلى تعزيز السيادة الوطنية عبر سياسات تدريجية، وإقامة عقد سياسي ودستوري يوازن بين المواطنة والمساواة والحريات من جهة، ومتطلبات وحدة الدولة وسيادتها من جهة أخرى. وتضيف ضرورة التكيف مع التطورات السيبرانية والذكاء الاصطناعي، ومعالجة أنماط الكراهية بنشر التسامح والتعايش. وبذلك تربط الدراسة الاستقرار المستقبلي ببناء المؤسسات والثقة والتنمية وسيادة القانون أكثر من ارتباطه بالحلول الأمنية وحدها.

تبحث الدراسة فرص تحقيق الاستقرار في العالم العربي خلال السنوات العشر المقبلة، انطلاقاً من مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه قدرة النظام على استيعاب المطالب وإدارتها من خلال مؤسسات حقيقية تحول المدخلات المجتمعية إلى سياسات ومخرجات تحفظ استمرارية الدولة وأمنها. وتتبنى مقاربة استشرافية تجمع بين التحليل العقلاني والخيال السياسي الواقعي بهدف تصور مسارات بناء دولة وطنية مدنية ديمقراطية قادرة على التكيف مع التحولات العالمية مع الحفاظ على سيادتها واستقلالها.

وتحدد الدراسة مجموعة من التحديات المرجح استمرارها أو تفاقمها خلال العقد المقبل، أبرزها التصحر والجفاف وتراجع الموارد المائية، وتآكل سيادة بعض الدول بفعل التدخلات الخارجية ووجود جماعات مسلحة موازية لمؤسسات الدولة، واستمرار الكراهية والانقسامات الاجتماعية، واتساع الفساد وشبكات المصالح الخاصة، فضلاً عن التمزقات المجتمعية والنزعات الانفصالية واحتمالات استمرار الحروب الأهلية في بعض الدول العربية.

تحولات العلاقات العراقية الخليجية بعد عام 2014: عوامل التقارب وتحدياته

● أ.د. مثنى فائق مرعي

شملت الطاقة والبنية التحتية والاستثمار ومشروع طريق التنمية.

وتحدد الدراسة عوامل تدفع نحو التقارب، أهمها الجوار الجغرافي والروابط التاريخية والاجتماعية، والأهمية الاستراتيجية للعراق، والحاجة المتبادلة إلى الأمن والاستقرار، ومواجهة الإرهاب، والتعاون الاقتصادي، فضلاً عن الدور الأمريكي المشجع على إعادة دمج العراق في محيطه الخليجي.

وفي المقابل، تواجه العلاقات تحديات أبرزها تعدد مراكز القرار والتباينات بين القوى السياسية العراقية، والخلافات داخل مجلس التعاون، والتنافس الإيراني الخليجي في العراق، واختلاف المواقف من الأزمات الإقليمية. وتخلص الدراسة إلى أن التقارب العراقي الخليجي تحكمه المصالح والظروف الداخلية والإقليمية، وأن استدامته تتطلب اعتبار العلاقة أولوية متبادلة وتقليل تأثير الصراعات الخارجية على القرار العراقي والخليجي.

تبحث الدراسة التحول الذي شهدته العلاقات العراقية الخليجية منذ عام 4102، بعد مرحلة طويلة من التوتر والفتور أعقبت غزو الكويت عام 0991، ثم التغيير السياسي في العراق عام 3002. وترى أن سيطرة تنظيم داعش على مناطق واسعة من العراق، وتشكيل حكومة حيدر العبادي التي تبنت الانفتاح على المحيط العربي، مثلاً نقطة تحول دفعت الطرفين نحو التقارب والتعاون السياسي والأمني والاقتصادي.

وتتبع الدراسة تطور العلاقات بعد 4102، من استئناف الاتصالات والزيارات الدبلوماسية إلى إعادة فتح السفارة السعودية في بغداد، وتطور العلاقات مع الكويت وقطر والإمارات، ثم إنشاء مجلس التنسيق العراقي السعودي، وعقد مؤتمر الكويت لإعمار العراق، وإطلاق خطة الحوار الاستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي. وبعد 0202 اتجهت العلاقات نحو شراكات اقتصادية ومؤسسية أوسع،

العراق وحريق الشرق الأوسط: نحو استراتيجية عبور

● صفاء الشيخ حسين

وطنية طويلة الأمد ومرنة أمر صعب حالياً، وتقتصر بدلاً منها استراتيجية عبور قصيرة المدى هدفها اجتياز المرحلة بأقل الخسائر والتهئية لوضع أكثر استقراراً.

وتقوم هذه الاستراتيجية على امتصاص الضغوط الأميركية والإيرانية دون استجابة كاملة لأي منهما، والانتقال من الحياد السلبي إلى الحياد الفاعل عبر الوساطة والحوار الإقليمي، وتوسيع ممرات تصدير النفط عبر تركيا وسوريا والأردن لتقليل الاعتماد على هرمز، ومعالجة القيود التي تحد من استقلال القرار، ومنها الانقسامات السياسية وآلية إيداع عائدات النفط وملف الفصائل المسلحة. كما تدعو إلى الاستعداد للضغوط الاقتصادية عبر مكافحة الفساد وتحسين الخدمات وتقليص امتيازات المسؤولين. وتخلص إلى أن استراتيجية العبور لا تحل مشكلات العراق البنيوية، لكنها قد تمنحه فرصة لتجاوز الأزمة وبناء شروط مرونة استراتيجية مستقبلية.

تبحث الدراسة موقع العراق في بيئة إقليمية شديدة الاضطراب، في ظل الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران، وتراجع الثقة بالترتيبات الأمنية الخليجية، واختلال التوازن الإقليمي. وترى أن العراق يتعرض لضغوط متناقضة بسبب علاقاته بإيران والولايات المتحدة، ووجود الفصائل المسلحة والقواعد الأميركية، فضلاً عن المخاطر الاقتصادية المرتبطة بتصدير النفط. لذلك تطرح إمكانية الانتقال من دبلوماسية رد الفعل إلى سياسة أكثر مبادرة. وتعرض الدراسة أربعة سيناريوهات لمستقبل المنطقة: استمرار الحرب الباردة الساخنة، أو اتفاق أميركي إيراني هش، أو نشوء نظام إقليمي جديد، أو الحسم العسكري. وترى أن معظم هذه المسارات تحمل مخاطر كبيرة للعراق، فيما يوفر قيام نظام إقليمي تعاوني فرصة لتحويله من ساحة صراع إلى محور تجاري وتفاوضي.

وبسبب ضعف المؤسسات والانقسامات الداخلية والقيود الخارجية، ترى الدراسة أن بناء استراتيجية

التداعيات الاقتصادية والسياسية للحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران

● د. جعفر بهلول جابر الحسيناوي

وتولي الدراسة اهتماماً خاصاً بإغلاق مضيق هرمز، معتبرة إياه العامل الأبرز في نقل آثار الحرب إلى الاقتصاد العالمي. وبالنسبة للعراق، تشير إلى تراجع صادرات النفط وارتفاع أسعار السلع المستوردة وانخفاض التدفقات المالية، مقدرة خسائره بعشرات المليارات من الدولارات.

وتخلص الدراسة إلى أن الحرب لم تحقق، بحسب تقييم الباحث، حسماً أمريكياً إسرائيلياً ضد إيران، ولم تؤد إلى إنهاء برنامجها النووي أو قدراتها الصاروخية. كما ترى أنها كشفت هشاشة الترتيبات الأمنية الخليجية، وعززت الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز، وأظهرت خطورة اعتماد دول الخليج والعراق على ممرات محدودة للطاقة والتجارة. ومن ثم تدعو إلى تنويع طرق تصدير النفط والغاز، وإعادة النظر في استراتيجيات الأمن والتحالفات الإقليمية، وتقليل قابلية اقتصادات المنطقة للتأثر بالصراعات العسكرية.

تبحث الدراسة الأسباب والنتائج الاقتصادية والسياسية للحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، وترتبط اندلاعها بثلاثة عوامل رئيسية: توسع النفوذ الإيراني عبر حلفائه في المنطقة، وتطور البرنامج النووي ووصول تخصيب اليورانيوم إلى مستويات مرتفعة، وتنامي القدرات الصاروخية الإيرانية. وترى الدراسة أن هذه العوامل مثلت، من المنظور الإسرائيلي، تهديداً للتفوق العسكري والأمني الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

وتركز الدراسة على الكلفة الاقتصادية للحرب، وتقسمها إلى كلف عسكرية، وخسائر اقتصادية مباشرة، وآثار غير مباشرة تشمل تراجع الاستثمار وارتفاع تكاليف النقل والتأمين وهروب رؤوس الأموال والتضخم والبطالة، فضلاً عن الخسائر البشرية. وترى أن امتداد الحرب حولها إلى استنزاف اقتصادي لم يقتصر على الأطراف المتحاربة، بل امتد إلى دول الخليج والعراق والاقتصادات الآسيوية المعتمدة على طاقة الخليج.

هندسة التوازنات الإقليمية في السياسة الخارجية العراقية: دراسة في تحول الأدوار والمكانة والشراكات الاستراتيجية

• أ.د. عمر جمعة عمران

• م.م. حسين صبري خلف

إلى شراكة اقتصادية ومالية وطاقوية، بالتوازي مع علاقات مرنة مع الصين وروسيا. وتحدد الدراسة فرصاً تتمثل في الموقع الجغرافي، ودور الوساطة، والطاقة ومشاريع الربط، مقابل تحديات تشمل الاستقطاب الإقليمي والدولي، والهشاشة الأمنية، وأزمة المياه والمناخ، وضعف المؤسسات.

وتطرح ثلاثة مشاهد مستقبلية: تحول العراق إلى مركز للربط الإقليمي، أو استمرار هندسة توازنات حذرة مصحوبة بآليات لإدارة الأزمات، أو الانزلاق نحو المحاور وفقدان هامش الاستقلال. وترى الدراسة أن المسار الثاني هو الأكثر واقعية حالياً، مع إمكانية التطور نحو الأول إذا تعززت المؤسسات والإرادة السياسية. وتوصي بتقوية مؤسسات السياسة الخارجية، وحصر السلاح بيد الدولة، وتسريع طريق التنمية وميناء الفاو، وتعزيز الدبلوماسية الإقليمية، وإدماج الأمن المائي في السياسة الخارجية.

تبحث الدراسة تحول السياسة الخارجية العراقية من إدارة الأزمات وردود الفعل إلى محاولة بناء تموضع أكثر فاعلية عبر هندسة التوازنات والمرونة الاستراتيجية. وتنطلق من ترابط خمسة مفاهيم: السياسة الخارجية بوصفها الإطار العام، وهندسة التوازنات كمنهج لإدارة العلاقات، والأدوار كسلوك عملي، والشراكات الاستراتيجية كأداة تنفيذ، والمكانة بوصفها حصيلة لهذا التفاعل.

وتطبق الدراسة هذا الإطار على علاقات العراق الإقليمية والدولية. فمع إيران تركز على الموازنة بين التعاون وحماية السيادة، ومع تركيا على توظيف طريق التنمية والتجارة والمياه والأمن الحدودي. أما الانفتاح على السعودية والكويت فيمثل وسيلة لتعزيز العمق العربي وتنويع الشراكات، بينما توفر العلاقات مع الأردن وسوريا مجالاً للتكامل الاقتصادي والتحوط الأمني. وفي العلاقة مع الولايات المتحدة تدعو الدراسة إلى الانتقال من التركيز العسكري

الدولة الهشة

بين الدولة الفاشلة والدولة الآيلة للسقوط
مقاربات نظرية وتطبيقية

أطلب الآن

عبر مراسلتنا
في الفيسبوك



